

٦٠
١٢٩٧
٢ملاك
تلاميذ

توضح هذه الاحصائيات الازدياد الاقتصادي - الاجتماعي الكبير الذي اصاب المجتمع العربي الفلسطيني بفعل الاقتلاع والتشريد . فبعد ان كانت غالبية الشعب الفلسطيني تتعاطى الزراعة * ، انخفض عدد هؤلاء الى اكثر قليلا من الثلث من مجمل - العاملين ، ولو كان هذا التغيير وليد تطور اقتصادي ، لكان مقياسا للتقدم ، الا انه كان وليد الهجرة والاقتلاع من الارض ، وهما هجرة واقتلاع افقدا الشعب الفلسطيني تركيبه الطبقي المتوازن ، بامتصاص مجالات العمل غير الانتاجية ، النسبة الكبرى من القوى العاملة الفلسطينية . ولقد استمر هذا التركيب الطبقي غير المتوازن للمجتمع العربي الفلسطيني في السنوات اللاحقة ، مع انخفاض نسبة الفلسطينيين الذين يتعاطون اعمالا انتاجية مباشرة . فمثلا بلغت نسبة الذين يعملون في الزراعة والصيد في الاردن وسوريا في العام ١٩٦١ ، ٣٤١٪ من مجموع العاملين ، وانخفضت نسبة اصحاب الحرف والصناع وعمال الانتاج من ٢٨٧٪ في العام ١٩٥١ الى ٢٤٣٪ في العام ١٩٦١ ، في حين زادت اعداد الذين يعملون في الاعمال الادارية والكتابية والخدمات (٦) .

ولم يكن حال العرب الفلسطينيين الذين بقوا على ارضهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بافضل من حال بقية الشعب الفلسطيني التي اقتلعت من ارضها . فقد تأثر الوضع الاقتصادي - الاجتماعي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بعاملين اثنين ، هما :

(١) ازدياد الكثافة السكانية

فالاعداد الكبيرة من المهاجرين الذين لجأوا الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، جعلت من غير الممكن استيعاب القوى العاملة لهذه الاعداد في مجالات العمل الانتاجي ، فالمساحة القابلة للزراعة في الضفة الغربية كانت لا تتجاوز الثلاثة ملايين دونم من الارض من اصل مساحة الضفة الغربية الكلية والبالغة ٥٦٤٢ كم٢ ، وثلثي هذه الاراضي القابلة للزراعة كانت اراضي بعلية (٧) وكان على الضفة الغربية ان تعيل سكانها البالغ عددهم حوالي ٤٠٠ الف نسمة ، وما يوازي هذا العدد تقريبا من اللاجئين ، في وقت فقد عدد لا يستهان به من القوى العاملة في الضفة الغربية

* في العام ١٩٤٤ كان سكان القرى يمثلون ٦٦٪ من مجموع السكان العرب في فلسطين .